رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١١ / ١٠ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢ / ١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

طبيعة السياسات العامة والتنمية المستدامة في النظام الجزائري

The nature of public policies and sustainable development in the Algerian system

الباحثة : نادية عباس جواد
أ.د. فرح ضياء حسين

Researcher: Nadia Abbas Jawad
Prof .Dr. Farah Dhia Hussein

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghda / College of Political Science

nadia.ali2201@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Farah@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة السياسات العامة والتنمية المستدامة في النظام السياسي الجزائري من خلال تحليل المراحل التاريخية والسياسية التي مرّت بها البلاد منذ الاستقلال إلى غاية مرحلة الإصلاحات الحديثة، واوضح أن النظام السياسي الجزائري شكّل الإطار المرجعي لتوجهات السياسات العامة، إذ اتسم بتفاعل معقد بين الشرعية الثورية والدستورية، وبين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية مع استمرار الدور المحوري للمؤسسة العسكرية، كما تناول البحث تطور السلطات الثلاث ودور كل منها في عملية صنع القرار السياسي مبينا كيف احتفظت السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة مهيمنة على باقي المؤسسات. وفي الجانب التنموي، اظهر البحث أن الجزائر تبنت جملة من السياسات العامة التي جمعت بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الوطنية، بدءًا من سياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وصولًا إلى برامج الإنعاش الاقتصادي المتعاقبة والمخططات الخماسية والنموذج الاقتصادي الجديد (٢٠١٦-٢٠٣٠)، وابرزت نتائج الدراسة أن فعالية السياسات العامة في الجزائر تظل رهينة بمدى تكاملها وتوازنها مع متطلبات التنمية المستدامة في ظل الحاجة إلى إصلاحات مؤسساتية أعمق تضمن المشاركة الفعلية للفاعلين في صياغة القرار التنموي.

الكلمات المفتاحية: "السياسات العامة"، "التنمية المستدامة"، "الإصلاحات السياسية"، "الإصلاح الاقتصادي"، "الجزائر"

Abstract

This research aims to examine the nature of public policies and sustainable development within the Algerian political system by analyzing the historical and political stages the country has undergone since independence up to the recent reform phase, The study shows that the Algerian political system has served as the reference framework guiding public policy orientations, characterized by a complex interaction between revolutionary and constitutional legitimacy, between single-party rule and political pluralism, while maintaining the pivotal role of the military institution, It also addresses the evolution of the three branches of government and the role of each in the policymaking process, highlighting how the executive branch, represented by the President of the Republic, has retained broad powers dominating other institutions.On the developmental side, the research reveals that Algeria has adopted a series of public policies combining security, economic, and social dimensions to achieve national development—ranging from the Civil Concord and National Reconciliation policies to successive Economic Recovery Programs, five-year development plans, and the New Economic Growth Model (2016–2030), the findings underscore that the effectiveness of public policies in Algeria remains dependent on their degree of integration and alignment with the requirements of

sustainable development, amid a pressing need for deeper institutional reforms to ensure the effective participation of various actors in the formulation of development decisions.

Keywords: "Clash of Civilizations," "Geopolitical Determinants," "The Post-Cold War World"

المقدمة

يعد النظام السياسي المحدد الأساسي لطبيعة السياسات العامة واتجاهاتها، إذ تعكس هذه الأخيرة مستوى التفاعل بين مختلف السلطات الرسمية والفاعلين غير الرسميين ومدى تأثيرهم في صياغة القرارات وتنفيذها، وفي الجزائر، فإن دراسة السياسات العامة لا يمكن فصلها عن فهم طبيعة النظام السياسي الذي يتميز بتجاذبات بين الشرعية الثورية والدستورية، وبين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية، الى جانب الدور المحوري للمؤسسة العسكرية في مختلف المراحل، ومن هنا تبرز أهمية التطرق إلى تطور النظام السياسي الجزائري باعتباره الإطار المرجعي الذي يحدد معالم السياسات العامة ويضبط توجهاتها.

وفي نفس السياق فقد عكست السياسات العامة في الجزائر في مضمونها تداخلا بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وسعت إلى تحقيق التنمية الوطنية في ظل تحولات داخلية وضغوط خارجية، لاسيما مع بروز مفهوم التنمية المستدامة كخيار استراتيجي عالمي .

هدف البحث : يهدف البحث الى:

١- فهم طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والسياسات العامة في الجزائر عبر تتبع تطور مؤسسات الدولة ودور كلا من السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية في توجيه القرار العام .
٢- تحليل مسار المشاريع التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي اطلقتها الجزائر ومعرفة مدى ملائمتها مع مع مقومات التنمية المستدامة .
٣- تبيان خصوصية التجربة الجزائرية في الجمع بين اعتبارات الامن والاستقرار ومتطلبات التنمية في السياق السياسي والإقليمي المتغير .

أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث في انه يسهم في توضيح دور الدولة الجزائرية كمحور مركزي في صياغة وتوجيه السياسات التنموية بما يعكس طبيعة النظام السياسي، إضافة الى انه يتيح للباحثين وصناع القرار فهم العلاقة الجدلية بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في بلد يعتمد على الريع النفطي كمصدر رئيسي لتمويل برامجه الاقتصادية .

مشكلة البحث:_تتمثل مشكلة البحث في توضيح الى أي مدى أسهم تطور النظام السياسي الجزائري وبنيته المؤسساتية في توجيه السياسات العامة ومدى انسجامها مع متطلبات التنمية المستدامة .

فرضية البحث : تتمحور فرضية البحث بأن طبيعة النظام السياسي الجزائري بما تشتمل عليه من مركزية القرار وهيمنة السلطة التنفيذية، قد اثرت بشكل مباشر في صياغة وتنفيذ السياسات العامة مما جعل مشاريع التنمية والانعاش الاقتصادي رهينة للخيارات السياسية اكثر من كونها نابعة من مقاربات تنموية مستدامة .

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسات التنموية والاقتصادية في سياق التحولات التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال وصفه لطبيعة النظام السياسي الجزائري ومكوناته المؤسساتية وتوضيح الكيفية التي تتفاعل بها هذه المؤسسات في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، الى جانب استخدامه المنهج المؤسسي لفهم دور السلطات الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية) والموقع البارز للمؤسسة العسكرية في توجيه القرارات والسياسات .

هيكلية البحث : ستركز هذه الدراسة على محورين أساسيين: الأول يتعلق بتطور النظام السياسي الجزائري ومراحله الحزبية ومؤسساته الرئيسية، أما الثاني فيبحث في طبيعة السياسات العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر، وذلك بهدف ابراز كيفية تأثير البنية السياسية في رسم التوجهات التنموية وتحديد مدى انسجامها مع متطلبات الاستدامة.

المبحث الأول: تطور النظام السياسي الجزائري

خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي لفترة طويلة قاربت الـ ١٣٠ عام ثم نالت استقلالها في عام ١٩٦٢ وبعد الاستقلال عرفت الجزائر الكثير من المتغيرات السياسية والدستورية في البداية اعتمد نظام الحكم على فرضية تبني نظام الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) باعتباره قائد مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار والذي اكتسب شرعيته من الثورة التحررية بمساندة المؤسسة العسكرية الامر الذي عزز من مكانته لدى الشعب، وبعدها تبنى نظام الحكم نظام التعددية الحزبية مع دستور ١٩٨٩ الذي يعد اول دستور تعددي في الجزائر، وعليه فقد مر النظام الجزائري بعد الاستقلال بعدة تطورات سياسية، أهمها:

اولا: التطورات السياسية في الجزائر بعد الاستقلال:-

بدأ المسار السياسي في الجزائر بعد الاستقلال من خلال تشكيل المجلس الوطني التأسيسي اذ قام الناخبون الجزائريون بالتصويت على المرشحين الذين اختارهم حزب جبهة التحرير الوطني في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، وبعد خمسة أيام عقد المجلس التأسيسي أولى جلساته صادق خلالها على اعلان قيام الجمهورية الجزائرية وباشر بتنفيذ مهامه التي تضمنت إعداد مشروع الدستور والتصويت عليه اضافة إلى تعيين حكومة مؤقتة والتشريع باسم الشعب الجزائري[١]، أتم المجلس التأسيسي تلك المهام بعد موافقة (١٣٩) نائبًا من أصل (١٩٦) نائب صوتوا على الدستور الذي قدمته جبهة التحرير الوطني، وتم اقراره عبر استفتاء شعبي في ٨ سبتمبر ١٩٦٣ وصدر بعدها بيومين ليكون بذلك أول دستور للجمهورية الجزائرية[٢]، ولم يهمل دستور ١٩٦٣ الجانب التاريخي والنضالي للشعب الجزائري وكذلك انتمائه العربي الإسلامي كما انه حدد مبادئ واهداف النظام الداخلي والدولي وضرورة

بناء الدولة الجزائرية عملا بالنهج الاشتراكي وتبنيه نظام الحزب الواحد ورفضه للتعددية الحزبية[٣]، واكد على ضرورة مشاركة الجيش الوطني الشعبي في الأنشطة السياسية للحزب باعتباره وريث جيش التحرير الوطني الذي حقق الاستقلال[٤]، وعليه سنستعرض اهم السلطات التي تشكل منها النظام السياسي الجزائري:

١- **السلطة التنفيذية:** يتميز الواقع السياسي في الجزائر بتفوق الدولة كجهاز قوي ومنظم على باقي المؤسسات مع تركيز السلطة في يد المؤسسة التنفيذية والتي تتجسد في شخص رئيس الجمهورية الذي يجمع بين الشرعية الثورية عبر تمثيله للحزب والشرعية الدستورية عن طريق الانتخابات مما يمنحه مكانة عليا في قمة الدولة والحزب[٥]، وعليه فأن منصب رئيس الجمهورية له أهمية بارزة في النظام الجزائري باعتباره منتخب مباشرة من قبل الشعب فهو رئيس السلطة التنفيذية بحسب كل الدساتير المتعاقبة[٦]، اذ اكد دستور ١٩٦٣ في المادة (٣٩) "ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر السري بعد حصوله تزكية من الحزب"[٧]، وقد منحه المشرع الجزائري اختصاصات وصلاحيات واسعة في المجالات التشريعية والتنظيمية، اذ يحدد السياسة العامة للبلاد، وهو القائد العام للقوات المسلحة وله حق اعلان الحرب وابرام المعاهدات بموافقة المجلس الوطني، كما يترأس المجلس الأعلى للقضاء ويملك صلاحية تعيين الوزراء واتخاذ تدابير استثنائية لحماية امن واستقلال الامة عند الضرورة[٨]، أن الدساتير المتعاقبة بدءا من دستور ١٩٧٦ ودستور ١٩٨٩ التعددي ثم دستور ١٩٩٦ المعدل بدستور ٢٠٠٨ لم تغير من مكانة وصلاحيات رئيس الجمهورية ولم تفلح في منعه من احتكاره للسلطة فهو ما يزال يمارس السلطات الفعلية بيده وجميع المخارج القانونية وذلك بفضل المكانة الدستورية التي منحتها له جميع الدساتير بالرغم من تبني المشرع في الدساتير الأخيرة مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية بعد إعطاء جزء من الصلاحيات لرئيس الحكومة[٩]، اما بالنسبة عن مسؤولية السلطة التنفيذية امام السلطة التشريعية فأن رئيس الجمهورية بصفته رئيس الحكومة فالصلاحيات الواسعة الممنوحة له تكسب هذا النظام طابعا شخصيا وفرديا[١٠] .

٢- **السلطة التشريعية:** تتكون السلطة التشريعية في دستور ١٩٦٣ من مجلس واحد يسمى (المجلس الوطني) ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام السري المباشر، صلاحيات هذا المجلس هي التصويت على القوانين ومراقبة النشاط الحكومي واستشارة رئيس الجمهورية قبل توقيعه على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية والمصادقة عليها، ومن الصلاحيات الأخرى للمجلس مشاركته مع رئيس الجمهورية في تعديل الدستور[١١]، وفي دستور ١٩٩٦ تم استحداث غرفة ثانية للبرلمان الى جانب المجلس الشعبي الوطني* تحت اسم (مجلس الامة) وينتخب ثلثا أعضائه عن طريق الاقتراع غير المباشر من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي والثلث الاخر يعينه رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية والمهنية، وعدد أعضائه على الأكثر يساوي نصف عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وحدد الدستور فترة عضوية مجلس الامة بست سنوات يجدد نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات، يحظى رئيس مجلس الامة بموجب الدستور رئاسة الدولة في حالتي المانع والشغور، ويتدخل مجلس الامة بواسطة ممثلي

رئيس الجمهورية لإيقاف أي نص لا يحظى بموافقة السلطة التنفيذية مما يعني تفوقها على المجلس الوطني الشعبي، فهو ضامن لسيطرة السلطة التنفيذية على البرلمان[١٢].

٣- السلطة القضائية: تكون سلطة مستقلة وتتكون أساسا من مجلسين هما[١٣]:

أ. المجلس الدستوري: يضم كلا من رئيس المحكمة العليا ورئيس الغرفتين المدنية والادارية في المحكمة العليا وثلاث نواب يعينهم المجلس الوطني وعضو واحد يعينه رئيس الجمهورية وتتمثل صلاحيات المجلس في دستورية القوانين والاوامر التشريعية بناء على طلب المجلس الوطني .

ب . المجلس الاعلى للقضاء: يضم رئيس الجمهورية ووزير العدل ورئيس المحكمة العليا ونائبها العام ومحاميه لدى المحكمة العليا واثنين من القضاة وستة اعضاء من المجلس الوطني، وهناك أيضا مجالس عليا نص عليها الدستور مثل المجلس الاعلى للدفاع، ويختص بجميع المسائل العسكرية، والمجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي وصلاحياته تتمثل بالاطلاع على جميع الاقتراحات القانونية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: مراحل التحول الحزبي في الجزائر:-

مر النظام السياسي الجزائري بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة الأحادية الحزبية، ومرحلة التعددية الحزبية :

١- النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية الحزبية: تميزت هذه المرحلة بوجود حزب واحد نشط وفعال ويحكم البلاد بقبضة من حديد هو حزب جبهة التحرير الوطني، وقد اكد ذلك دستور ١٩٦٣ في مادته (٢٣) التي نصت على ان جبهة التحرير الوطني هي الحزب الطلائعي الوحيد في الجزائر، كما خصص دستور ١٩٧٦ فصلا كاملا لدور الحزب السياسي، اذ منحه صلاحية تحديد سياسة الامة ومراقبة عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية[١٤]، واعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني مستندة الى دورها في مكافحة الاستعمار الفرنسي[١٥]، الى جانب شرعية عملية فرضتها متطلبات المرحلة من توحيد الاتجاهات وتعبئة الجماهير وهو تأكيد للشرعية الثورية للحزب[١٦]، إضافة الى ان الدستور منح رئيس الجمهورية باعتباره مرشحا عن الحزب اختصاصات تتجاوز الوظيفة التنفيذية فهو القائد العام للقوات المسلحة ورئيسا لكل من المجلس الأعلى للدفاع والمجلس الأعلى للقضاء وله الحق في اتخاذ تدابير ذات طابع تشريعي[١٧]، وفي منتصف الثمانينات شهدت الجزائر أزمة اقتصادية شديدة نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما تتسبب في تراجع كبير في الموارد المالية وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع نسبة البطالة الى جانب تراكم الديون وضعف الأداء الحكومي، وأدى ذلك الى تصاعد التوتر بين المجتمع والحكومة[١٨]، الامر الذي كشف عن ضعف الامن الوطني وعجزه عن مواجهة الازمات مما اضطر رئيس الدولة الى الاستعانة بالجيش لحماية النظام مما أتاح للجيش الفرصة ليعاود نفوذه وتأثيره في المشهد السياسي[١٩]، ذلك النظام الذي لم يجد خيارا سوى اجراء تغيير شامل في أسلوبه والتوجه نحو تبني التعددية الحزبية.

٢- النظام السياسي الجزائري في ظل التعددية الحزبية: يعود سبب تبني مبدأ التعددية الحزبية لعجز نظام الحزب الواحد على تلبية متطلبات الشعب وعدم قدرته على تسيير الشؤون العامة بصفة ديمقراطية فعالة[٢٠]، اذ اشار الدستور الجزائري لعام ١٩٨٩ لنظام التعددية الحزبية ونص عليه في المادة (٤٠) على (حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي) وترتبت على التعددية الحزبية مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور منها في المادة (١٠) من الفصل الثاني (ان للشعب حرية اختيار ممثليه) وفي المادة (١٤) من الفصل الثالث(تقوم الدولة على تنظيم مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية)[٢١]، وهذه المبادئ لا يمكن تحقيقها في ظل نظام الأحادية الحزبية لأنه كان محتكرا للسلطة ومصادرا للحقوق والحريات[٢٢]، ان المشرع لم يستخدم مصطلح الأحزاب السياسية بل عمد الى استخدام عبارة الجمعيات ذات الصبغة السياسية[٢٣]*، وقد اتسم النظام السياسي بمبادئ المذهب الدستوري والشرعية الدستورية التي تجلت في تأكد ان الانتخابات هي الوسيلة لمنح السلطة ومصدرها في شرعية ممارستها الى جانب التأكيد على التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات التعددية، كما انعكس ذلك في ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز الرقابة الدستورية لضمان سمو الدستور على النصوص الدستورية الأخرى[٢٤]، فضلا عن ذلك فقد ساهم دستور ١٩٨٩ ببروز عدد كبير من الأحزاب السياسية اذ كانت هناك استجابة سريعة لهذه الظاهرة بسبب الرفض الواضح لاحتكار السلطة بيد حزب واحد الذي منع ممارسة أي نوع من أنواع النشاط السياسي إضافة لممارسته العنف التعسفي وتصفية الخصوم[٢٥]، ومرت تجربة التعددية الحزبية بعدة مراحل تراوحت ما بين التشجيع مرة والتراجع مرات وفقا لاستجابة النظام السياسي ومحاولته التأثير في مساراتها السياسية، وما مرت به الجزائر من وقائع واحداث، ففي المرحلة الأولى (١٩٨٩-١٩٩٢) ظهرت فيها عدد كبير من الأحزاب من دون قيود بحكم أن بعضها نشأ لأول مرة، بعد ذلك، جاءت مرحلة الفراغ السياسي (١٩٩٢ -١٩٩٧) التي تميّزت بتوقيف المسار الانتخابي عام ١٩٩٢وصدور قانون الأحزاب لعام ١٩٩٧ الذي اعاد تسمية الأحزاب السياسية بدلاً من الجمعيات ذات الطابع السياسي ومنع توظيف مكونات الهوية الوطنية في التسمية الحزبية، وجاءت المرحلة الثالثة (١٩٩٩-٢٠١١) اذ شهدت عدم الترخيص لتأسيس أحزاب جديدة وتقلّص عددها من (٣٠) حزباً عام ١٩٩٧ إلى (٢٤) حزباً عام ٢٠٠٧، والمرحلة الرابعة (٢٠١٢-٢٠١٥) استجابت السلطة للثورات العربية بإصدار قانون جديد للأحزاب عام ٢٠١٢ سمح بترخيص عدة أحزاب في مدة وجيزة، ثم بدأت المرحلة الخامسة ٢٠١٦ وقد تميزت بتعديل دستوري بإعطاء صلاحيات اكبر للسلطات الثلاث والمؤسستين المدنية والحزبية[٢٦]، اما المرحلة الأخيرة ٢٠١٩ فجاءت بعد احداث الحراك الشعبي الذي أدى الى استقالة الرئيس (بوتفليقة) وتميزت بإصلاحات سياسية أهمها التعديل الدستوري لعام ٢٠٢٠، اذ نصت المادة (٤٢) على إعطاء الأحزاب السياسية جملة من الامتيازات لممارسة نشاطها السياسي عبر حرية الرأي والتعبير والإفادة من الاعلام بغض النظر عن كون الأحزاب موالية او معارضة للنظام، بما يعزز المشاركة السياسية وترسيخ مبدأ الديمقراطية والانفتاح السياسي[٢٧] .

ثالثا: المؤسسة العسكرية:-

تكوّن الجيش الجزائري من رحم جيش التحرير الوطني الذي قاد حرب الاستقلال ضد الاستعمار الفرنسي بين (١٩٥٤- ١٩٦٢) ومع انضمام أعداد كبيرة من المناضلين والمقاومين بدأ يتشكل كجيش نظامي بصيغته الحديثة وتطوّر تدريجياً، اذ كان يضم في بدايته ستة فروع قبل ان يتم تقليصها الى خمسة وهي: القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي وقوات الدرك الوطني، بالإضافة إلى جهاز الاستعلام والأمن[٢٨]، وقد تميز الجيش الجزائري بأنه تأسّس قبل قيام الدولة الجزائرية المستقلة، إذ لا يمكن بناء دولة ذات سيادة كاملة في ظل الاحتلال فكان الاستقلال هو الغاية الأساسية من تأسيس جيش التحرير، ومنذ الاستقلال وحتى تسعينيات القرن الماضي استندت المؤسسة العسكرية في الجزائر إلى الشرعية الثورية[٢٩]، كان للجيش الجزائري عدة تدخلات في الحياة السياسية ابرزها انقلاب ١٩٦٥ ومحاولة انقلاب عام ١٩٦٧ إضافة الى دوره في الغاء انتخابات ١٩٩٢ كما لعب دور مهم في الحراك الشعبي عام ٢٠١٩ الذي أدى الى استقالة (عبد العزيز بوتفليقة)[٣٠].

المبحث الثاني: طبيعة السياسات العامة والتنمية المستدامة في الجزائر

سعت الجزائر منذ استقلالها الى وضع سياسات عامة تهدف الى النهوض بالبلاد وتحقيق التنمية في مختلف القطاعات، الا ان مسار هذه السياسات لم يكن مستقراً، اذ اتسم بفترات من عدم الاستقرار الأمني والتقلبات الاقتصادية إضافة الى التحولات الاجتماعية ساهمت كلها في تحديد وتوجيه فعالية هذه السياسات، ومع تزايد الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة أصبح من الضروري ان تتكيف السياسات الوطنية مع هذا الاتجاه[٣١]، وفي هذا السياق ولفهم طبيعة السياسات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة سنسلط الضوء على اهم المحاور التي لها دور كبير في رسم السياسات العامة للدولة، وهي:

اولا: العامل الأمني:-

لعب العامل الأمني دور في رسم السياسات العامة للبلد، فهو أساس التنمية، اذ لا يمكن تحقيق تغيير وتنمية بدون استقرار سياسي وامني، وعاشت الجزائر نوعين من اللااستقرار الأمني، الأول بسبب الاستعمار الفرنسي والثاني اللااستقرار الداخلي جراء الاقتتال والتهديدات الداخلية التي اثرت بشكل كبير على عملية صنع السياسات العامة، واتبعت الجزائر عدد من السياسات من اجل تحقيق السلم والاستقرار الأمني والسياسي، منها:

١- **سياسة الوئام المدني:** بسبب تدهور الوضع الأمني والغاء الانتخابات والانقلاب العسكري في عام ١٩٩٢، عمل (بوتفليقة) بعد توليه الحكم على تبني هذه السياسة في عام ١٩٩٩، وكانت تهدف لأنهاء النزاع المسلح الذي شهدته البلاد في بداية التسعينات، والتي تمثلت بالعفو عن المسلحين الذين كانوا قد شاركوا بما يعرف بالعشرية السوداء، كما شجعت الحكومة على الحوار بين مختلف الأطراف لإعادة بناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي .

٢- **سياسة المصالحة الوطنية:** طرحها الرئيس (بوتفليقة) عام ٢٠٠٥ على شكل مسودة تحتوي على البدائل الممكنة لحل مشاكل العنف التي عاشها المجتمع الجزائري والتي تضمنت مجموعة من الحلول، منها العفو عن المتمردين المسلمين باستثناء الذين ارتكبوا مجازر ونفذوا عمليات تفجيرية في أماكن عامة، إضافة الى الغاء الدعاوى المقامة ضد عدد من المتمردين الذين هربوا الى الخارج او صدرت بحقهم احكام صورية[٣٢] .

٣- **مبادرات سياسية وامنية:** ولتعزيز مسار المصالحة الأولى المتمثلة بالوئام المدني، وبسبب انتشار التنظيمات الإرهابية واحداث الربيع العربي تبنت الجزائر مبادرات سياسية وامنية بالتعاون مع عدد من دول الجوار نتج عنها، تشكيل قوة عسكرية مشتركة لضبط الحدود ومنع تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تنفيذ القوانين وتطوير أجهزة تأمين الحدود الى جانب التخطيط العلمي لمكافحة الجريمة وذلك للحفاظ على استقرارها الداخلي[٣٣].

ثانيا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية:-

ورثت الجزائر بعد الاستقلال اقتصادا هشاً وغير متوازن دفعها لاتخاذ مجموعة إجراءات وسياسات تتمثل في اصدار القوانين والمراسيم التي تنظم النشاطات الاقتصادية والتنموية وذلك من خلال عدد من المواثيق والبرامج، ارتكزت هذه السياسات آنذاك على النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي من اجل تحقيق اهداف التنمية المرجوة واعتمدت السياسة الجزائرية على نموذج الصناعات المصنعة استنادا الى النظريات التنموية التي أعطت اهتماما كبيرا للقطاع الصناعي[٣٤]، وهذا التوجه لم يكن منفصلا عن الجانب الاجتماعي، اذ كان هناك تكاملا بين المشاريع الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، فقد برزت هذه السياسات كمجموعة من التوجهات والتشريعات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتحقيق رفاهية الافراد وهي بذلك تعد جزء من السياسات العامة واحدى ركائز السياسات التنموية الوطنية الشاملة[٣٥]، وتمخضت عن عدد من البرامج منها:

١- **برنامج طرابلس لسنة ١٩٦٢:** اكد على ان تحقيق التنمية يحتاج الى صناعة قاعدية وذلك لوفرة الموارد الطبيعية في البلاد، لا سيما في مجال الحديد والصلب، إضافة الى ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي واكد على أهمية تدخل الدولة في التخطيط والتوجيه لتحقيق التنمية بما يحقق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل[٣٦] .

٢- **ميثاق الجزائر لسنة ١٩٦٤:** اكد على محاولة خلق مناصب شغل جديدة وفقا للإمكانات التي تتيحها الربحية العامة للمؤسسة مع تقليص الواردات وزيادة التصدير، كما شجع على إقامة تجمعات صناعية جديدة كقاعدة لبناء الصناعات الثقيلة، كما سعى الى تحسين الواقع الاجتماعي وتقليص البطالة وتوفير دخل مستقر، وقام بأعداد هذا البرنامج آنذاك جبهة التحرير الوطني[٣٧] .

٣- **الميثاق الوطني لسنة ١٩٧٦:** ركز على موضوع التصنيع وربط التنمية بتحسين مستوى معيشة الافراد عبر القضاء على البطالة وتحسين الظروف الحياتية للعمال وإعادة توزيع الدخل، فالتصنيع هو وسيلة لتحديث أسلوب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[٣٨] .

٤- الميثاق الوطني لسنة ١٩٨٦: سعى الى مواصلة تنمية الصناعات الأساسية وتعزيز التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتنشيط الصناعات التقليدية، إضافة الى ترقية الصناعات بما يتماشى مع التقدم التكنلوجي ودعى لإدماج الفئات المهمشة في الاقتصاد الوطني[٣٩] .

٥- المخططين الخماسيين (١٩٨٠-١٩٨٤) و(١٩٨٥_ ١٩٨٩): تعد فترة الثمانيات الانطلاقة الحقيقية لمسار التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال تبنيها لهذين المخططين، واللذين ركزا على تلبية الحاجات الأساسية كالسكن والتعليم والصحة، بالإضافة الى تنويع الاستثمارات عبر خلق سوق وطنية لضمان الاستقلال الاقتصادي، كما ركزت هذه المرحلة على تطوير سياسة التعليم والتكوين بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل[٤٠].

بعد ذلك أدى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية الى جانب الانهيار المفاجئ في أسعار النفط خلال التسعينات الى التأثير سلبًا على مسار التنمية، مما دفع السلطات الجزائرية الى التوجه نحو برامج إصلاحية بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية من بينها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية واستكمال البرامج الاقتصادية وتقليل معدلات التضخم[٤١]، وقد شرعت الدولة في تنفيذ برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز مقومات التنمية الاقتصادية، ساهمت هذه الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانتقال نحو اقتصاد السوق مما أتاح الفرصة لتطوير القطاعات الإنتاجية وتعزيز مسار التنمية المستدامة، وبذلك استطاعت الجزائر مواجهة تقلبات أسعار النفط وتحقيق نمو اقتصادي شمل مختلف القطاعات، لا سيما تلك غير المرتبطة بالمحروقات والزراعة مما عزز من مسار التنمية الوطنية[٤٢] .

ثالثا: سياسات برامج الإنعاش الاقتصادي:-

وفي بداية القرن الحادي والعشرين قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ سياسات تنموية جديدة تختلف عن ما كان مطبق سابقا، اطلق عليها اسم سياسات الإنعاش الاقتصادي وتمثلت في مجموعة من البرامج الخمسية :

١- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٠٤): ركز على دعم المشاريع والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، وتحسين الاطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية والموارد البشرية والإصلاحات[٤٣].

٢- البرنامج التكميلي لدعم النمو (٢٠٠٥-٢٠٠٩): جاء لمواصلة وتيرة البرامج والمشاريع السابقة بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وقد وجه لمكافحة البطالة ومشاكل السكن والنقل وتطوير الزراعة [٤٤].

٣- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (٢٠١٠-٢٠١٤): هدف الى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاقتصاد واستكمال الجهود التنموية الشاملة مع تركيز خاص على تعزيز التنمية البشرية [٤٥].

٤- البرنامج الخماسي لتوطيد النمو (٢٠١٥- ٢٠١٩): جاء مكملا للبرامج السابقة وبدأ الشروع فيه في عام ٢٠١٥، وبسبب انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة ولتدارك الوضع الاقتصادي تم قفل حساب هذا البرنامج عام ٢٠١٦ وفتح حساب جديد بعنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية للفترة (٢٠١٧- ٢٠١٩) مع تجميد كل العمليات غير المنطلقة والالتزام فقط بالعمليات الضرورية[٤٦].

٥- النموذج الاقتصادي الجديد للنمو(٢٠١٦- ٢٠٣٠): تمت المصادقة عليه في ٢٠١٦ واعتمد عليه لمواجهة استمرار انخفاض أسعار النفط وتمثل في ثلاث مراحل، الأولى مرحلة الإقلاع (٢٠١٦-٢٠١٩) تهدف لتحسين إيرادات الجباية المحلية وتقليص عجز الميزانية، المرحلة الثانية مرحلة الانتقال (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥) تهدف لإعادة هيكلة الاقتصاد المحلي، المرحلة الثالثة مرحلة الاستقرار(٢٠٢٦ – ٢٠٣٠) تهدف لتحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات [٤٧].

الخاتمة

سعى النظام الجزائري الى تبني مجموعة سياسات تمثلت في وجود تفاعل بين السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، هدفت لتحقيق الاستقرار الداخلي وتعزيز مسار التنمية من خلال جملة من المشاريع والبرامج الامنية والتنموية، منها برامج تخص الجانب الامني مثل سياسة الوئام والمصالحة الوطنية، ومنها على شكل مخططات خمسية ركزت على دعم القطاعات الحيوية والخدمات الأساسية لتحسين الظروف المعيشية مع التأكيد على تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ومن هذا المنطلق أصبحت التنمية المستدامة خياراً استراتيجياً يعكس توجه الدولة نحو بناء نموذج تنموي شامل يوازن بين تحسين نوعية الحياة والحفاظ على الموارد الطبيعية بما يضمن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يبرز ان فعالية السياسات العامة في الجزائر ترتبط بمدى تكامل أبعادها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية واستجابتها لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل مختلف التحديات والظروف التي تواجهها.

الاستنتاجات

١. يتضح من تحليل طبيعة النظام السياسي الجزائري أن مركزية السلطة التنفيذية تمثل السمة الجوهرية في صياغة وتوجيه السياسات العامة، اذ ظل دور المؤسسات التشريعية والرقابية محدودا نسبيا، ما جعل عملية صنع القرار تتسم بطابع فوقي وتوجيهي أكثر من كونها تشاركية.

٢. أظهرت تجربة الجزائر في مجال التنمية أن السياسات العامة كانت مرتبطة بالاستقرار السياسي والأمني أكثر من ارتباطها بآليات التخطيط التنموي المتكامل، إذ شكل البعد الأمني في فترات عديدة المحدد الأساس لاتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. رغم تعدد البرامج التنموية وخطط الإنعاش الاقتصادي التي أطلقتها الدولة، لكن مردودها ظل متفاوتا بسبب غياب التنسيق بين المستويات المركزية والمحلية وضعف المتابعة والتقييم المستمر للأداء التنموي.

٤. يعد الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري أحد أبرز التحديات البنيوية أمام تحقيق تنمية مستدامة، اذ أدّى اعتماد الدولة على عائدات النفط إلى ضعف التنويع الإنتاجي وارتباط خطط التنمية بتقلبات الأسواق العالمية.

٥. يعكس تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع محدودية إشراك الفاعلين غير الرسميين، لا سيما المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، وهذا أثّر على فعالية هذه السياسات في تلبية احتياجات التنمية المحلية، ما يعكس ضرورة تبني المقاربة التشاركية في الحكم.

٦. يُستنتج أن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يرتبط بقدرة النظام السياسي على التحول نحو حوكمة رشيدة تقوم على الشفافية والمساءلة وتضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صياغة السياسات العامة.

التوصيات

١. تعزيز فعالية المؤسسات التشريعية والرقابية من خلال تفعيل آليات المساءلة والمراجعة الدورية للسياسات العامة، بما يضمن شفافية أكبر في صياغة القرارات وتقييم نتائجها التنموية.

٢. توسيع المشاركة المجتمعية في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية، عبر دعم أدوار منظمات المجتمع المدني وإشراكها في آليات الرقابة الميدانية وتقييم الأداء المحلي بما يسهم في ترسيخ مبدأ الحكم التشاركي.

٣. إعادة هيكلة عملية صنع القرار التنموي على نحو يدمج البعد البيئي والاجتماعي إلى جانب الاقتصادي وفق مقاربة مستدامة تراعي خصوصية الأقاليم المحلية وتستند إلى معايير علمية في التخطيط.

٤. تقليص الطابع الريعي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والطاقات المتجددة وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥. تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية من خلال منح الجماعات المحلية صلاحيات أوسع في تصميم وتنفيذ الخطط التنموية بما يضمن تكامل الجهود بين المستويين المركزي والمحلي .

٦. التركيز على بناء رأس مال بشري مؤهل في مؤسسات الدولة، وذلك من خلال تطوير مهارات الكفاءات الإدارية والتقنية القادرة على تطبيق مبادئ الحوكمة المستدامة ومتابعة الأداء وفق مؤشرات واضحة.

الهوامش

١ صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٤ .

٢ المصدر السابق نفسه، ص ٤٥ .

٣ سعيد بو الشعير، النظم السياسية والقانون الدستوري المقارن، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ب. ت، ص ٢١.

٤ عمر صدوق، مدخل للقانون الدستوري والنظام السياسي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٦، ص ١٠٦.

٥ ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية، جامعة قالمة، قالمة، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

٦ بوقفة عبد الله، الدستور الجزائري: نشاته، احكامه، محدداته، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ١٣٨.

٧ نعيمة برة، مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياس الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٦، ص ١٧ .

٨ سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ١٩٩٣، ص٨١.

٩ كاهية منال، طبيعة النظام السياسي الجزائري على ضوء العلاقة بين السلطات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٦، ص ٣. للمزيد ينظر: اسعد طارش عبد الرضا، العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠٢٤، ص ٦٦ .

١٠ عمر صدوق، مصدر سبق ذكره ١٣.

١١ صالح بلحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

* في دستور ١٩٦٣ كان يسمى المجلس الوطني، اما في دستوري ١٩٧٦ و ١٩٨٩ فقد اطلق عليه المجلس الشعبي الوطني؛ للمزيد ينظر: سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور ١٩٩٦(السلطة التشريعية والمراقبة) ج ٤، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٥ .

١٢ سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري : دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢١.٢٢. للمزيد ينظر: جعفر الصادق مهدي عطية، مسارات البناء الديمقراطي في الجزائر وتاثيرها على فاعلية النظام السياسي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٨٠، ٢٠٢٥، ص ٥٥٦ .

١٣ عمر صدوق، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

١٤ المواد (٢٣ . ٢٤) من دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ الملغى.

١٥ ياسين ربوح، الأحزاب السياسية في الجزائر(التطور والتنظيم)، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٥٨ .

١٦ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة الى تجربة الجزائر، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣٠ .

١٧ ينظر المواد (٣٩، ٤٣، ٤٥، ٥٨) من الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣ الملغى .

١٨ ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٤٣- ٤٤ .

١٩ خميس حزام والي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

٢٠ المصدر نفسه ، ص ١٤٥.

٢١ ينظر الى الدستور الجزائري لعام ١٩٨٩ المواد (١٠ ، ١٤ ، ٤٠)

٢٢ صالح بلحاج، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

٢٣ السويقات احمد، التجربة الحزبية الجزائرية (١٩٦٢-٢٠٠٤)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد٤، ٢٠٠٦، ص ١٢٤.

* يرى بعض فقهاء القانون الدستوري أن المشرع قصد من وراء تلك التسمية هو إبقاء المجال مفتوحًا أمام التشكيلات السياسية للانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني، وخلق منابر متعددة داخلها ويعتبر فقهاء آخرون أن استخدام مصطلح "الجمعيات" بدلًا من "الأحزاب" سببه تقييد التعددية السياسية وحصر دورها في المعارضة دون ان يكون لها مشاركة فاعلة و مؤثرة، ومنع واستبعاد بعض الأحزاب غير المرغوب فيها العمل على تشجيع تأسيس أحزاب مؤهلة وقادرة على المنافسة السياسية . للمزيد ينظر السويقات احمد، المصدر السابق ذكره، ص ١٢٤ ؛ وينظر كذلك ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩ .

٢٤ صالح بلحاج، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣ .

٢٥ مهدي جرادات، الأحزاب السياسية والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٩٤.

٢٦ قرع بن علي، التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ٣٢.

٢٧ ينظر الى المادة ٤٢ من الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦ النافذ.

٢٨ نور الدين زمام، القوى السياسية في سوسيولوجية العالم الثالث، دار الكتاب العربي، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٩١.

٢٩ العيد دحماني، الإصلاح السياسي في دول القارة الافريقية في ظل التحولات الدولية: الجزائر نموذجا ١٩٩٩-٢٠٠٤، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر٣، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٢٦٠. للمزيد ينظر: مر كمال علي، بنية السلطة السياسية في الجزائر واثرها على السياسة العامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٧٢ .

٣٠ يوسف كريم، علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي: نموذجا السودان والجزائر، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد ٨، ٢٠١٩، ص ١٠.

٣١ نبيل كريبش، إشكالية التغيير السياسي في الجزائر، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد ٥٩، ٢٠٢٠، ص ٢٤٢ .

٣٢ رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الاهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنجي، مركز كارنجي للشرق الأوسط ، بيروت ، العدد ٧، ٢٠٠٨، ص- ص ٤- ١١.

٣٣ بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب الى هندسة الامن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ١٤٦.

٣٤ عبد الكريم بن أعراب، محاضرات في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠٠٢، ص ٧ . للمزيد ينظر: امل هند الخزعلي، جدلية الديمقراطية والتنمية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٧، ٢٠٢٤، ص ٥١ .

٣٥ سهام القبندي، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٩. وللمزيد ينظر: الكوثر عبد الباري حسين، السياسات العامة لتعزيز الامن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد ٦٩، ٢٠٢٥، ص ١٩١

٣٦ زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٦، ص ٤٢ .

٣٧ ميثاق الجزائر١٩٦٤، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، ١٩٦٤، ص ٦٨.

٣٨ الميثاق الوطني ١٩٧٦، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ١٩٧٦، ص ١١٧.

٣٩ الميثاق الوطني لعام ١٩٨٦، جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ١٩٨٦، ص ١٤٦.

٤٠ محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠، ص ٤٠٤ .

٤١ عبد الرحمن تومي، الجزائر بين محاولتين من اجل التنمية: شروط النجاح وأسباب الإخفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد ١١٨، ٢٠١٩، ، ص ٦١ .

٤٢ بن زارع حياة، التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع: رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص، جامعة الشاذلي بن جديد، الجزائر، ٢٠٢١، ص ص ١٦٢-١٦٦. للمزيد ينظر: ياسين محمد حمد العيثاوي واحمد عدنان كاظم، تقويم اثر الإصلاح في الإدارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة- دراسة في البعد السياسي العربي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد ٥٥، ٢٠١٨، ص ١٤ .

٤٣ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٢، ص ١٤٧ . للمزيد ينظر: وهيبة بوربعين، التنمية المستدامة في الجزائر؛قراءة في الابعاد والمؤشرات، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، المركز الجامعي لعين تموشنت، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠١٨، ص ٩٤ .

٤٤ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (٢٠١٠-٢٠١٤)، ص ١ .

٤٥ مخالدي يحيى، برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على الحد من ظاهرة الفقر، جامعة مستغانم، الجزائر،٢٠٢٢، ص ٧١.

٤٦ مشري محمد الناصر وبقة الشريف، تقييم حصيلة برنامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٥ -٢٠١٥، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، دمشق ،٢٠١٧، ص ٤١ .

٤٧ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١ -٢٠١٩، مجلة كلية السياسة والاقتصاد- جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، العدد الخامس، ٢٠٢٠، ص ٥٥.

المصادر

١- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٥ .

٢- سعيد بو الشعير، النظم السياسية والقانون الدستوري المقارن، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ب. ت

٣- عمر صدوق، مدخل للقانون الدستوري والنظام السياسي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٦ .

٤- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية، جامعة قالمة، قالمة، ٢٠٠٦ .

٥- نعيمة برة، مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياس الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٦ .

٦- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ١٩٩٣ .

٧- كاهية منال، طبيعة النظام السياسي الجزائري على ضوء العلاقة بين السلطات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٦ .

٨- المواد (٢٣ . ٢٤) من دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ الملغى.

٩- ياسين ربوح، الأحزاب السياسية في الجزائر(التطور والتنظيم)، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ٢٠١٠ .

١٠- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة الى تجربة الجزائر، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٨ .

١١- ينظر المواد (٣٩، ٤٣، ٤٥، ٥٨) من الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣ الملغى .

١٢- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٠ .

١٣- ينظر الى الدستور الجزائري لعام ١٩٨٩ المواد (١٠ ، ١٤ ، ٤٠) .

١٤- السويقات احمد، التجربة الحزبية الجزائرية (١٩٦٢-٢٠٠٤)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد٤، ٢٠٠٦ .

١٥- مهدي جرادات، الأحزاب السياسية والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦ .

١٦- قرع بن علي، التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧ .

١٧- ينظر الى المادة ٤٢ من الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦ النافذ.

١٨- نور الدين زمام، القوى السياسية في سوسيولوجية العالم الثالث، دار الكتاب العربي، الجزائر، ٢٠٠٣ .

١٩- العيد دحماني، الإصلاح السياسي في دول القارة الافريقية في ظل التحولات الدولية: الجزائر نموذجا ١٩٩٩-٢٠٠٤، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر٣، الجزائر، ٢٠١٨ .

٢٠- يوسف كريم، علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي: نموذجا السودان والجزائر، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد ٨، ٢٠١٩ .

٢١- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الاهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنجي، مركز كارنجي للشرق الأوسط ، بيروت ، العدد ٧، ٢٠٠٨ .

٢٢- بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب الى هندسة الامن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦ .

٢٣- عبد الكريم بن أعراب، محاضرات في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠٠٢

٢٤- سهام القبندي، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣ .

٢٥- زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٦ .

٢٦- ميثاق الجزائر١٩٦٤، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، ١٩٦٤ .

٢٧- الميثاق الوطني ١٩٧٦، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ١٩٧٦.

٢٨- الميثاق الوطني لعام ١٩٨٦، جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ١٩٨٦.

٢٩- محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠.

٣٠- بن زارع حياة، التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع: رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص، جامعة الشاذلي بن جديد، الجزائر، ٢٠٢١ .

٣١- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٢.

٣٢- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (٢٠١٠-٢٠١٤) .

٣٣- مخالدي يحيى، برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على الحد من ظاهرة الفقر، جامعة مستغانم، الجزائر،٢٠٢٢ .

٣٤- مشري محمد الناصر وبقة الشريف، تقييم حصيلة برنامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٥ -٢٠١٥، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، دمشق ،٢٠١٧ .

٣٥- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١ -٢٠١٩، مجلة كلية السياسة والاقتصاد- جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، العدد الخامس، ٢٠٢٠.